

قانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٠

بربط موازنة بنك ناصر الاجتماعي

للسنة المالية ١٩٨٠

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات هيئة بنك ناصر الاجتماعي للسنة المالية ١٩٨٠ بمبلغ ١٠٧٥٩٩٠٠٠ ج (مائة وسبعة ملايين ونعم مائة وتسعة وتسعون ألف جنيه) وذلك وفقا لما يلي :

أولا - الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٨٠ بمبلغ ٥١٧٩٦٠٠٠ جنيه (واحد وخمسون مليوناً وسبع مائة وستة وتسعون ألف جنيه) موزعة على الأبواب التالية :

(١) حملة الباب الأول - الأجور بمبلغ ١١٢٠٠٠٠ جنيه .

(ب) حملة الباب الثاني - المنقحات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٥٠٦٧٦٠٠٠ ج .

ثانيا - الاستخدامات الرأسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٠ بمبلغ ٥٨٠٣٠٠٠٠ جنيه (خمسة وخمسون مليوناً وثمان مائة وثلاثة آلاف جنيه) موزعة على الأبواب التالية :

(١) حملة الباب الثالث - الاستخدامات الاستثمارية بمبلغ ١٥٩٠٠٠٠ جنيه .

(ب) حملة الباب الرابع - التحويلات الرأسمالية بمبلغ ٥٤٢١٣٠٠٠ جنيه .

ثالثا - الإيرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٨٠ بمبلغ ٥١٧٩٦٠٠٠ جنيه (واحد وخمسون مليوناً وسبعمائة وستة وتسعون ألف جنيه) موزعة على الأبواب التالية :

جملة الباب الثاني : الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٥١٧٩٦٠٠٠ ج .

رابعا - الإيرادات الرأسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٠ بمبلغ ٥٥٨٠٣٠٠٠ جنيه موزعة على الأبواب التالية :

(أ) جملة الباب الثالث - الإيرادات الرأسمالية المتنوعة بمبلغ ٥٥٠٠٣٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الرابع - القروض والتسهيلات الائتمانية بمبلغ ٨٠٠٠٠٠٠ جنيه

(المادة الثانية)

تسرى أحكام التأشير العامة الملاحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة على هذه الهيئة .

(المادة الثالثة)

يجوز لوزير المالية أو من يفوضه تعديل أبواب موازنة الهيئة بما يترتب على تطبيق إعانة الغلاء الإضافية للعاملين من إعباء .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول يناير ١٩٨٠

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ ربيع الأول سنة ١٤٠٠ (٢٦ يناير سنة ١٩٨٠)